



أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بقواعد السلوك المهني في الحد من الفساد المالي أ. عز الدين السني الشتيوي قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات قواعد السلوك المهني رقم (130) الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) في الحد من الفساد المالي. ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع البيانات، حيث وزعت على مراجعي ديوان المحاسبة بالإدارة العامة. بعد تجميع وتحليل البيانات، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الالتزام بقواعد السلوك المهني له أثر إيجابي ومباشر في الحد من الفساد المالي من خلال (الاستقلالية والموضوعية، النزاهة، الكفاءة، السرية والشفافية)، وبناء عليه تم تقديم مجموعة من التوصيات بهذا الخصوص. الكلمات المفتاحية: قواعد السلوك المهني، الفساد المالي، ديوان المحاسبة، معايير الرقابة الدولية "الانتوساي".

Abstract: This study aims to measure the impact of the Libyan Audit Bureau's commitment to the requirements of the Code of Professional Conduct No. (130) issued by the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) in reducing financial corruption. To achieve this goal, the descriptive and analytical approach was followed, where the questionnaire was used as a basic means of data collection, which was distributed to the auditors of the State Audit Bureau in the General Administration. After analyzing the data and testing the hypotheses of the study, the conclusion was reached that adherence to the rules of professional conduct has a positive and direct impact on reducing financial corruption through (independence and objectivity, integrity, efficiency, confidentiality and transparency), and accordingly a set of recommendations were made in this regard.

Keywords: Code of Conduct, Financial Corruption, Libyan Audit Bureau, International Auditing Standards "INTOSAI."

1- الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

الفساد هو أحد الظواهر الخطيرة التي باتت تعاني منها أغلب دول العالم، سواء المتقدم، أو الأقل تقدماً، فهي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات، ولكن بدرجات متفاوتة، فقد أصبحت هذه الظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول النامية؛ حيث أصبحت بيئة خصبة تتنامى فيها ظاهرة الفساد. لا شك أن الفساد يضر بمصداقية الدولة، ومؤسستها المختلفة، حيث يؤدي بالضرورة إلى إعاقة عملية التنمية، وتدني مستويات النمو الاقتصادي، والمستوى المعيشي

للمواطن، كما أنه لا يشجع على دخول الاستثمار الأجنبي في الدول التي ينتشر فيها الفساد، وبصفة عامة يولد الفساد المزيد من المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. تشهد معظم دول العالم جهوداً مبذولة، سواء من قبل الدول، أو المنظمات الدولية من أجل مكافحة الفساد، والحد منه، حيث قامت العديد من البلدان بوضع القوانين، واللوائح، والأنظمة التي تهدف إلى أحكام الرقابة، عن طريق رفع مستوى النزاهة، والشفافية، والسلوك المهني، من أجل منع حالات الاختلاس، والغش قبل حدوثها، وضمان اكتشافها، ومعاينة مرتكبيها؛ كما تبذل الجهود فيما يتعلق بالحد من الفساد، وأثاره من قبل العديد من المنظمات الدولية منها منظمة الشفافية الدولية، وهيئة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تسعى إلى نشر الوعي بمخاطر الفساد، ووضع البرامج، وعقد الاتفاقيات الدولية لمحاربتها.

1-2 مشكلة الدراسة:

تعد ليبيا من الدول التي استشرى الفساد في مؤسستها مؤخراً، وأصبح ظاهرة تمثل تحدياً كبيراً يواجه بناء الدولة، والنهوض باقتصادها، وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أسهم الوضع المتردي الذي تعانيه البلاد خلال العقد الأخير تنامي ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية، وعدم قدرة الأجهزة الرقابية على مكافحة هذه الظاهرة، أو الحد منها، وذلك بسبب الانفلات الأمني في البلاد من جهة، وحالة الانقسام السياسي من جهة أخرى، وفي هذا الصدد يشير تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة (2016). على أن ليبيا أكثر الدول الست فساداً في العالم؛ بعد أن منحتها المنظمة 14 نقطة فقط من أصل 100 في النزاهة، والشفافية؛ وفق مؤشر مدركات الفساد العالمي، كما جاء ترتيب ليبيا في المرتبة 170 من أصل 176 دولة في النزاهة والشفافية لسنة 2016. ويبين تقرير منظمة الشفافية الدولية: أن تصنيف ليبيا في الشفافية والنزاهة في الفترة من سنة 2012 حتى 2023 كان في المراتب الأخيرة في السلم العالمي؛ من ضمن العشرة الدول الأخيرة في النزاهة والشفافية من أصل 180 دولة، وفق مؤشر مدركات الفساد العالمي، وفي هذا الصدد نجد أن تقارير ديوان المحاسبة الليبي تشير بوضوح إلى مظاهر الفساد، وأثاره على أموال الدولة، وممتلكاتها، واقتصادها؛ معززة بالأرقام والشواهد التي تبين بوضوح تنامي حجم الفساد، حيث نجد على سبيل المثال أن الدولة الليبية أنفقت خلال السنوات (من 2012 حتى 2017) أكثر من 276 مليار دينار دون أن يظهر لها أثر ملموس على أرض الواقع، أي أن تلك الأموال لم يتم استغلالها للاستغلال الأمثل، مما يجعلها شبهة فساد كبير بكل المعايير (تقرير ديوان المحاسبة، 2017).

لحد من انتشار هذه الظاهرة، وخاصة بعد تفاقمها وخروجها عن السيطرة، كان لابد من مواجهتها بالأدوات، والأساليب العلمية التي من بينها: إدخال قواعد الحوكمة المؤسسية، والنزاهة، والشفافية، والسلوك المهني، والاستقلالية، والموضوعية. ولا شك أن ذلك لن يكون إلا بتوافر الإرادة الصادقة التي يمكنها تبني مثل هذه الأدوات؛ إضافة إلى تفعيل دور الأجهزة الرقابية، كما تجدر الإشارة إلى أنه؛ وعلى الرغم من وجود ثلاثة أجهزة رقابية في الدولة الليبية، المتمثلة في: ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إلا أن ظاهرة الفساد تزداد، وتتنامي؛ رغم قيام ديوان المحاسبة الليبي بتبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) في سنة 2015. تلك المعايير التي تعد من أفضل الممارسات، والتي من بينها معيار قواعد السلوك المهني رقم (130). استناداً إلى ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هو أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات معيار قواعد السلوك المهني رقم (130) الصادر عن منظمة الانتوساي في الحد من الفساد المالي؟
وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة خمسة أسئلة فرعية على النحو التالي:
ما هو أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات النزاهة في الحد من الفساد المالي؟
ما هو أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الاستقلالية، والموضوعية في الحد من الفساد المالي؟

ما هو أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الكفاءة في الحد من الفساد المالي؟
ما هو أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات السلوك المهني في الحد من الفساد المالي؟
ما هو أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات السرية، والشفافية في الحد من الفساد المالي؟
1-3 هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى: قياس أثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات معيار قواعد السلوك المهني رقم (130) الصادرة عن منظمة (الانتوساي) في الحد من الفساد المالي.
1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تبحث في موضوع حديث نسبياً على المؤسسات الليبية ألا وهو (التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات معيار قواعد السلوك المهني الصادر عن منظمة الانتوساي كوسيلة للحد من الفساد المالي)، من واقع ما يحدث في البلاد من انتشار للفساد، بالتالي سوف تساهم هذه الدراسة في معرفة مستويات الالتزام بـ النزاهة، والشفافية، والموضوعية، وتحسين الأداء والتحقق من تطبيق المعايير، والقوانين واكتشاف المخالفات، وأثرها في الحد من الفساد المالي، كما تساهم هذه الدراسة في بيان مواطن الضعف والقوة في تطبيق معيار قواعد السلوك المهني رقم (130) الصادر عن منظمة (الانتوساي)، كما تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها، وتقديمها للمسؤولين في ديوان المحاسبة الليبي لتعزيز فعاليته في مكافحة الفساد المالي، والحد من أثاره.

1-5 فرضيات الدراسة:

لا يؤثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات معيار قواعد السلوك المهني رقم (130) الصادر عن منظمة الانتوساي في الحد من الفساد المالي.
ولاختبار الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:
لا يؤثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات النزاهة في الحد من الفساد المالي.
لا يؤثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الاستقلالية، والموضوعية في الحد من الفساد المالي.

لا يؤثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات الكفاءة في الحد من الفساد المالي.
لا يؤثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات السلوك المهني في الحد من الفساد المالي.
لا يؤثر التزام ديوان المحاسبة الليبي بمتطلبات السرية، والشفافية في الحد من الفساد المالي.
1-6 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث إنه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية، والإنسانية، ولأنه يناسب المشكلة محل الدراسة. ويتضمن المنهج المتبع في هذه الدراسة خطوتين، تشمل الأولى: مسحاً مكتيباً لمراجعة واستقصاء أدبيات الدراسة، المتمثلة في الكتب، والمقالات، والبحوث، والرسائل العلمية. في حين تم في

الخطوة الثانية إجراء دراسة ميدانية بهدف جمع البيانات اللازمة، لاختبار فرضيات الدراسة بواسطة استمارة استبانة تم تصميمها لهذا الغرض.

1- 7 نطاق الدراسة وحدودها: اقتصرَت الدراسة على استطلاع آراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، حيث تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من شهر أغسطس 2024 حتى شهر سبتمبر 2024.

2 - الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة: الإطار النظري الذي يغطي مفهوم الفساد المالي، وأسبابه، ومظاهره، وآثاره، كما يقدم نبذة عن واقع الفساد في ليبيا وفق مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ومتطلبات قواعد السلوك المهني الصادرة عن منظمة (الانتوساي)، إضافة إلى ذلك؛ يتناول عرضاً مختصراً لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفساد المالي.

2-1 مفهوم الفساد

أن مصطلح الفساد (Corruption) يتضمن معاني عديدة في طياته، حيث تعددت تعريفات الفساد بتعدد جوانبه المتعلقة به، واتجاهاتها المختلفة، فاختلف التعريف باختلاف النظرة التي ينظر بها إلى الفساد، ولا يوجد تعريف موحد، وشامل للفساد يغطي أبعاده كافة، ويحظى بموافقة الكتاب والباحثين أجمع، والجهات، والمنظمات، الدولية ذات العلاقة.

فقد عرفه البنك الدولي على أنه: سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة. أما صندوق النقد الدولي فقد عرفه على أنه: علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة، التي تهدف إلى تحقيق مكاسب من هذا السلوك لشخص واحد، أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين. ويعرف الفساد أيضاً بأنه الخروج عن القانون أو النظام، أو استغلال المال العام من أجل تحقيق مصالح سياسية، واقتصادية، واجتماعية، للفرد، أو لجماعة معينة. (الراشدي والعمي، 2009: 10). ويعرف الفساد المالي بأنه: "جميع الممارسات، والعمليات المالية، غير المشروعة المتمثلة بالانحرافات المالية، ومخالفة القواعد، والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري، والمالي؛ الذي يهدف إلى تحقيق منافع مالية شخصية على حساب القوانين، والتعليمات المالية، والمصلحة العامة"، (عبد اللطيف عادل، 2004، ص45).

كما يعرف الفساد المالي بأنه: الاحتيال في مجال المحاسبة، والمراجعة، وتوفير النية، والعمد لإخفاء بعض الحقائق بهدف الحصول على منافع شخصية، أو بهدف التضليل (عبود، 2008: 42).

ويعرف الفساد الإداري بأنه: التصرفات غير القانونية، والتعقيدات البيروقراطية، وأخطاء القطاع العام المؤدية إلى عدم تحقيق أهدافه في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع (حسن، 2015: 197).

ويعرف أيضاً على أنه: استخدام السلطة العامة، أو المنصب من أجل تحقيق مكانة اجتماعية، وبالطريقة التي يترتب عليها مخالفة للتشريع، والمعايير السلوك المهني (البكوع، ومجيد، 2012).

2-2 أسباب الفساد المالي

هناك العديد من الأسباب التي يمكن أن تساهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي، يمكن عرضها على النحو التالي (خلاط، وموسى، 2018: 112).

أولاً: أسباب سياسية

- محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية، وضعف المنافسة السياسية.
- حصول فراغ سياسي في السلطة السياسية، ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي، أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.
- عدم استقرار الأوضاع السياسية، أو فساد الأنظمة الحكومية، والتبعية السياسية.
- ضعف مؤسسات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تغافل الجهات الرقابية العامة عن التعامل مع الصفقات المشبوهة، وعمليات السمسرة (توهامي، وناجي، 2012).

ثانياً: أسباب إدارية وتنظيمية

- ضعف نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة.
- عدم وجود سياسات منظمة وضابطة للتصرفات المالية.
- ضعف القيادات الإدارية، وعدم نزاهتها، وسوء اختيار العاملين، وسوء توزيع السلطات والمسؤوليات، وعدم وضوح التعليمات، وتقويم أداء الأفراد والمنظمات.
- عدم توفر المعلومات (الشفافية) عن الأداء بما يمكن من خلالها التعرف على حالات الفساد عند حدوثها.
- عدم وجود ضوابط تقيد حرية تصرف المسؤولين في المال العام.

ثالثاً: أسباب اجتماعية، وثقافية

- عدم انتشار الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد، وانتشار الجهل، والأمية، وسلبية القيم والعادات والتقاليد، وعدم الشعور بالمسؤولية، والإحساس بالانتماء للوطن، والإخلاص، والحرص على المال العام (رشيد، والحماني، والأعرجي، 2012).

رابعاً: أسباب قانونية وتشريعية

- غياب الآليات، والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد، وغموض التشريعات، وتعددتها، أو عدم العمل بها.
- عدم استقرار البيئة القانونية، والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية (سفيان، 2012).
- سوء صياغة القوانين، واللوائح المنظمة للعمل، وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين، أو تضاربها في بعض الأحيان (بعيسي، وميلود 2012).
- غياب قواعد العمل، والإجراءات المكتوبة، ومدونات السلوك المهني للموظفين في القطاع العام والخاص.

خامساً: أسباب شخصية

- ضعف الوازع الديني، وعدم التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية، وغياب الضمير نظراً لضعف الإيمان.
- حب الترف، والطمع، والجشع، وغياب القدوة الحسنة.

- تأثير بعض الخصائص الشخصية؛ كمسببات للفساد، مثل العمر؛ والمستوى التعليمي، والخبرة. فمثلاً حاجات الموظف الشاب الكثيرة قد تكون سبباً لممارسة مالية فاسدة (بعيشي، و ميلود، 2012).

2-3 صور الفساد المالي

تشير العديد من المصادر إلى أن الفساد المالي يأخذ صوراً متعددة، وكثيرة؛ سوف نبين فيما يلي صور هذا الفساد (زكري، 2013)، (خلاط، وموسى، 2018):

1- الرشوة: أي الحصول على أموال، أو منفعة مقابل تنفيذ عمل مخالف للنظم، والقوانين، والتشريعات.

2 - المحسوبية: أي تنفيذ أعمال لصالح فرد، أو جهة ينتمي إليها الشخص مثل حزب، أو عائلة، أو منطقة... الخ دون استحقاق.

3 - المحاباة: أي تفضيل شخص على شخص، أو جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.

4- الوساطة: أي تدخل شخص ذيفوذ (وظيفي، أو تنظيم سياسي) لصالح فرد لا يستحق التعيين أو إحالة العقد، أو إشغال المنصب أو..... الخ.

5 - الإسراف، ونهب المال العام: وذلك من خلال استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة من غير وجه حق.

6 - التهرب الضريبي: هو: التهرب من دفع الضرائب عبر الوسائل غير القانونية؛ مثل: إخفاء الوضع المالي الفعلي للمؤسسة عن السلطات الضريبية أو عدم تقديم الوثائق الضريبية المطلوبة.

7 - الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

2-4 آثار الفساد المالي

- العمل على الإضرار بمصداقية الدولة، ومؤسساتها المختلفة.
- العمل على إعاقة عملية التنمية، وإضعاف النمو الاقتصادي.
- إضعاف الاستقرار السياسي.
- تدني مستوى الأنشطة الخدمية، والإنتاجية التي تقدم للمواطن.

2-4 الفساد المالي في ليبيا

تعد ظاهرة الفساد المالي من أكبر التحديات التي تواجه الدولة الليبية، لا سيما بعد سنة 2011، وذلك بسبب الأوضاع التي مرت بها البلاد: من صراعات، وانقسامات سياسية، وما خلف ذلك من انقسام سياسي، ومؤسسي، وفراغ أمني، تمثل في عدم قدرة الأجهزة الرقابية على اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة لمحاسبة مرتكبي الفساد المالي. مما جعل هذه الظاهرة عقبة كبيرة من شأنها أن تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، وتحول دون تطوير قطاعات المجتمع، وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

كما أكدت إحدى الدراسات على تزايد معدل الفساد في ليبيا خلال الفترة من 2008 حتى 2012، وهذا مؤشر يدل على أن هذه الظاهرة كانت متجددة قبل سنة 2011، ولكنها استشرت في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة. كما تشير التقارير الدولية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

على وجود مؤشرات للفساد خلال الفترة من سنة 2007 حتى 2011، والجدول التالي بين مؤشر مدركات الفساد في ليبيا.

جدول (أ) مؤشر مدركات الفساد للليبيا من الفترة 2007 حتى 2011

السنة	الترتيب دوليا	المؤشر (الدرجة من 10)
2007	180 / 131	2.5
2008	180 / 126	2.6
2009	180 / 130	2.5
2010	178 / 146	2.2
2011	183 / 168	2

المصدر (<https://www.transparency.org/en/cpi/>)

من خلال الجدول (أ) أعلاه نلاحظ أن ترتيب ليبيا في سنة 2010 وفق مؤشر مدركات الفساد قد تغير وأن معدل الفساد معدل الفساد زاد في سنة 2010 مقارنة بسنة 2007، 2008، 2009. أما فيما يتعلق بسنة 2011 فتعد سنة استثنائية، نتيجة للأحداث الذي وقعت في ليبيا، وهذا المؤشر يدل على وجود الفساد في تلك السنوات، تم التركيز على هذه السنوات من 2007 حتى 2010 على اعتبار الظروف نفسها التي تعيشها ليبيا، وكذلك المنهجية نفسها المتبعة في التقييم التي تقوم بها منظمة الشفافية الدولية، لأنه في سنة 2012 تغيرت منهجية التقييم، وأصبح المؤشر (index) من 100 نقطة. كما هو موضح في الجدول (ب) التالي: -

جدول (ب) مؤشر مدركات الفساد للليبيا من الفترة 2012 حتى 2023

السنة	الترتيب دوليا من أصل 180 دولة	المؤشر (الدرجة من 100)
2012	176/160	21
2013	177/172	15
2014	175/166	18
2015	168/161	16
2016	176/170	14
2017	180/171	17
2018	180/170	17
2019	180/173	18
2020	180/172	17
2021	180/171	17
2022	180/171	17
2023	180/170	18

من خلال الجدول (ب) أعلاه نلاحظ أن تصنيف ليبيا وفق مؤشر مدركات الفساد ضمن أكثر الدول انتشارا للفساد، وخصوصا في سنة 2016 تم تصنيف ليبيا من الدول الست الأكثر فسادا

في العالم؛ وفق مؤشر مدركات الفساد العالمي، حيث تحسّلت على 14 نقطة من 100 نقطة في النزاهة والشفافية، ولاسيما باقي السنوات من بعد 2012 حتى 2023.

كذلك تشير تقارير ديوان المحاسبة الليبي إلى زيادة تنامي ظاهرة الفساد، وأن المؤسسات الليبية لم تولِ اهتماماً وجدياً للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

2-4 تبني ديوان المحاسبة الليبي لقواعد السلوك المهني

تبني ديوان المحاسبة الليبي سنة 2014 المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)، ومن بين هذه المعايير، معيار: قواعد السلوك المهني رقم (130)، وتتمثل متطلبات هذا المعيار في خمس قيم أخلاقية أساسية المتمثلة في: النزاهة، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السلوك المهني، السرية والشفافية. أما المبادئ الأخلاقية والمقصود بها: كيفية القيام بهذه القيم على أرض الواقع.

2-5 الدراسات السابقة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند عليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات، للإفادة من بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة. وفيما يلي أهم الدراسات والأبحاث التي تناولت ذلك: -

1 - دراسة أبوجناح: (2020): بعنوان دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي (دراسة مقارنة)

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة مع نظيره ديوان المحاسبة الأردني، وبيان أيضاً الدور الذي يقوم به ديوان المحاسبة في الحد من الفساد المالي، وتوصلت هذه الدراسة إلى: أن إجراءات الرقابة المالية لديوان المحاسبة تساهم في الحد من الفساد المالي، وتوصي بالتأكيد على استقلالية الديوان المالية، والإدارية عن السلطة التنفيذية، والعمل على تطوير أداء موظفي الديوان.

2 - دراسة زكري، (2013): بعنوان مدى فاعلية قوانين، وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات، والشركات العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى: مدى فعالية قوانين، وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي في المؤسسات، والشركات العامة، واتبع الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك فعالية في قوانين، وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي، كما أوصت الدراسة بضرورة تبني المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك من أجل رفع كفاءة، ورقابة ديوان المحاسبة الليبي.

3 - دراسة كرام، (2020): دور أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد المالي، والإداري في الدول العربية (دراسة تحليلية لمؤشر مدركات الفساد من 2014 حتى 2027). تناولت هذه الدراسة التعزيز الأخلاقي كأداة لمكافحة الفساد في البلدان العربية، تناولت كذلك تحليل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن المنظمة الدولية للشفافية، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك تحسناً في ترتيب بعض الدول العربية التي سارعت إلى مواكبة التوجيهات العالمية، والإقليمية في مكافحة الفساد؛ لاسيما تعديل منظوماتها القانونية الوطنية بما يتلاءم مع التزاماتها الدولية، وبالمقابل تذيلت بعض البلدان العربية الترتيب العالمي وفق مؤشر مدركات الفساد بسبب افتقارها إلى الاستقرار السياسي، وتردي أوضاعها الأمنية الذي انعكس سلباً على الاخلاقيات المهنية.

4 - دراسة الفطيسي، (2014): الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام (دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة الليبي من 2008 - 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل: المخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة الليبي، ووضع مقترحات وتوصيات للحد من ظاهرة الفساد المالي؛ من خلال معالجة أوجه القصور في أنظمة الرقابة المالية بالمؤسسات الحكومية في ليبيا، وخلصت الدراسة إلى: تزايد معدل الفساد في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، وعدم وضع آلية لمتابعة ملاحظات الديوان في السنوات السابقة، وتزايد معدلات الفساد في المؤسسات الحكومية؛ بالإضافة إلى وجود قصور في نظام الرقابة المالية وضعفه، وعدم مراعاة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على وضع آلية لضمان التزام جميع الجهات الخاضعة لعمليات الفحص، والمراجعة بمعالجة الملاحظات الواردة بتقارير ديوان المحاسبة.

5-دراسة الهامالي، (2021):فاعلية ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد.

تم إجراء هذه الدراسة لمعرفة فعالية ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد، ومدى دعم ديوان المحاسبة الليبي للشفافية والنزاهة، وتحسين أداء المؤسسات العامة؛ لأجل محاربة الفساد المالي، وأوصت الدراسة بقيام ديوان المحاسبة بزيادة الجهود للرفع من مستوى الشفافية، وتحسين أداء المؤسسات العامة، وأن يطبق القوانين بفاعلية في محاربة الفساد المالي.

6 - دراسة الشويرف وحيدر (2014): بعنوان "أسباب الفساد المالي والإداري من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي".

تناولت هذه الدراسة أسباب انتشار، وتنامي ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا، وتوصلت الدراسة إلى: أن هناك عدة عوامل ساهمت في انتشار هذه الظاهرة، ومن بين هذه العوامل هي: عوامل البيئة القانونية، وعوامل البيئة السياسية، وعدم نزاهة، واستقلالية، الجهات التشريعية على مستوى الدولة، وضعف الأنظمة الرقابية على مستوى المؤسسات، وغياب الوازع الديني لدى الموظفين.

7 - دراسة البكوري (2019): مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابة العليا "الانتوساي"، وأثرها في تعزيز فاعلية رقابة ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي.

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على أثر تبني ديوان المحاسبة الليبي لمبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الانتوساي"، من أجل تعزيز فاعلية رقابته في مكافحة الفساد المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن المبادئ المذكورة أعلاه تؤثر بصورة هامة على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد المالي، وأوصت الدراسة بتشجيع الديوان لموظفيه لتطبيق معايير النزاهة، والسلوك الأخلاقي الجيد بما يضمن الشفافية.

المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، تمت مراجعتها، تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب، وقد تم إدخالها بإعطائها أرقاماً معينة، أي: بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية. وقد استخدمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تتألف مما يلي:

- ✓ مقاييس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.
- ✓ المتوسطات الحسابية Arithmetic Mean لتحديد معدل استجابة أفراد عينة الدراسة.
- ✓ الانحرافات المعيارية Standard Deviation لقياس درجة التشتت المطلق لقيم

- ✓ الإجابات عن وسطها الحسابي.
- ✓ اختبار ت One Sample T-Test لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية.
- ✓ معامل ارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة بين المتغيرات.
- ✓ معامل كرونباخ ألفا Cronbach's alpha لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.
- ✓ معامل ثبات سبيرمان براون coefficient Spearman Brown.
- ✓ معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية Guttman Split-Half Coefficient.
- ✓ الانحدار البسيط Simple Regression لدراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
- ✓ الانحدار المتعدد Multiple Regression لدراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- ✓ الانحدار التدريجي Stepwise Regression لدراسة تأثير المتغير المستقل مع عزل تأثير باقي المتغيرات المستقلة.
- ✓ القوة التفسيرية للنموذج، وهو أهم مؤشر لنموذج الانحدار، وهو ما يُسمى معامل التحديد (التفسير) Coefficient of Determination ويرمز له بالرمز R^2 والذي يعد مقياساً لجودة النموذج.

وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha = 0.05$ ، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS.V27.

3- الإطار العملي للدراسة

بعد جمع بيانات الدراسة تمت مراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات بالأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام البرمجية الإحصائية SPSS.V27.

3-1 قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)

1- صدق الاستبانة (الصدق الظاهري):

يُعرف صدق المحتوى على أنه: قدرة المقياس على "قياس ما ينبغي قياسه من خلال النظر إليه وتفحص مدى ملاءمة بنوده لقياس أبعاد المتغير المختلفة" (القحطاني، 2002: 210).

لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، تمت مراجعة أهم الدراسات، والبحوث ذات العلاقة التي من خلالها تم التوصل إلى: تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتم التأكد من صدق المحتوى بعرض الاستبانة بعد تصميمها على مجموعة من المتخصصين، والخبراء في مجال المحاسبة، ومن ثم تمّ تحكيمها علمياً من قبلهم، وكذلك خبير، ومتخصص في مجال الإحصاء التطبيقي، وقد تفضلوا مشكورين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول محتويات الاستبانة، ومن ثمّ تمّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية؛ بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها؛ من إضافة، أو حذف، أو تعديل.

2- ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة: أن تعطي هذه الاستبانة النتائج نفسها لو تم إعادة توزيعها

أكثر من مرة تحت الظروف، والشروط ذاتها؛ أو بعبارة أخرى: أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة (العساف، 1995م: 430).

وقد تم اتباع القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال استخدام طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، وفيها يتم احتساب معامل ألفا كرونباخ عن طريق المعادلة التالية. (Sekaran, U., 2006: 311):

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1} \right) \left(\frac{Sd_t^2 - \sum (Sd)^2}{Sd_t^2} \right)$$

حيث: R_{tt} تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.
 Sd_t^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum (Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60% أو أقل من 70%)، وجيد: إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70% أو أقل من 80%)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من، أو تساوي (80%) فيشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من (100%) تعد النتائج الخاصة بالاختبار أفضل.

أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي؛ قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (1) يبين قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	النزاهة	X1	7	91.3
2	الاستقلالية والموضوعية	X2	7	93.8
3	الكفاءة	X3	7	90.7
4	السلوك المهني	X4	5	92.3
5	السرية والشفافية	X5	6	92.4
	قواعد السلوك المهني	X	32	95.2
	الحد من الفساد المالي	Y	13	95.8
	اجمالي الفقرات		45	97.2

وتبين من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور من محاور البحث، وكذلك قيمة ألفا لجميع الفقرات (97.2%)، هي قيم ثبات عالية جداً، ومقبولة إحصائياً.

3-2 : التحليل الإحصائي:

بعد الانتهاء من توزيع الاستبيانات على المشاركين في الدراسة، والحصول على البيانات المطلوبة، تم تفرغها باستخدام الحاسوب من أجل

معالجتها حسب الأساليب الإحصائية المناسبة لتوجهات الدراسة، بقصد بلوغ النتائج واختبار الفرضيات التي تم صياغتها.

وصف خصائص المشاركين في الدراسة: القسم الأول من قائمة الاستبانة تم تخصيصه للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع البيانات التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها على النحو التالي:

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (2)، الخاصة بوصف خصائص عينة الدراسة، أن نسبة المشاركين في الدراسة ممن يحملون شهادة البكالوريوس (87.5%) مقابل (12.5%) يحملون شهادة الماجستير، في حين سجلت نسبة (85.4%) من المشاركين في الدراسة تخصصهم محاسبة وهي أعلى نسبة، وحول سنوات الخبرة بالديوان سجلت نسبة (45.8%) ممن سنوات الخبرة لهم ضمن الفترة (أقل من 5 سنوات).

جدول (2) يبين وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	42	87.5
	ماجستير	6	12.5
التخصص العلمي	محاسبة	41	85.4
	تمويل ومصارف	2	4.2
	إدارة أعمال	3	6.3
	أخرى	2	4.2
سنوات الخبرة بالديوان	أقل من 5 سنوات	22	45.8
	من 5 إلى 9 سنوات	14	29.2
	من 10 إلى 19 سنة	9	18.8
	من 20 سنة فأكثر	3	6.3
الإدارة التابع لها	الإدارة العامة للرقابة المالية على العقود والتخطيط التنموي	2	4.2
	الإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف	24	50.0
	الإدارة العامة للرقابة على القطاعات الخدمية	19	39.6
	الإدارة العامة للرقابة على قطاع الحكم المحلي	3	6.3

وأما بالنسبة للإدارة التابع لها، نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة (50.0%) وهي نسبة المشاركين في الدراسة التابعين للإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات، والمصارف، تليها نسبة (39.6%) نسبة المشاركين في الدراسة التابعين للإدارة العامة للرقابة على القطاعات الخدمية.

3 - 3 قياس مستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني

للتعرف على مستوى الالتزام بقواعد السلوك المهني، ومعرفة مدى أثرها في الحد من الفساد المالي تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لقواعد السلوك المهني، وأبعاده المختلفة وكذلك الحد من الفساد المالي، ومن ثم استُخدم أسلوب تحليل اختبار T للعينة الواحدة للوصول إلى الهدف المنشود، الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

3 - 3 - 1 النزاهة: يتضح من بيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البُعد (3.57) بانحراف معياري (0.680)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (5.852) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وأن قيمة المتوسط أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد، بأهمية نسبية (64.4%).

جدول رقم (3) مستوى التزام ديوان المحاسبة الليبي بقواعد السلوك المهني للحد من الفساد المالي

الأهمية النسبية %	الدلالة الإحصائية	إحصاءة الاختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط		
64.4	0.000 *	5.852	0.680	3.57	النزاهة	قواعد السلوك المهني
61.4	0.000 *	4.283	0.737	3.46	الاستقلالية والموضوعية	
62.9	0.000 *	5.588	0.642	3.52	الكفاءة	
64.7	0.000 *	5.520	0.737	3.59	السلوك المهني	
62.8	0.000 *	5.153	0.691	3.51	السرية والشفافية	
73.0	0.000 *	7.718	0.826	3.92	الحد من الفساد المالي	

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

3 - 3 - 2: الاستقلالية، والموضوعية: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البُعد (3.46) بانحراف معياري (0.737)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (4.283) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وأن قيمة المتوسط أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد؛ بأهمية نسبية (61.4%).

3 - 3 - 3 الكفاءة: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البُعد (3.52) بانحراف معياري (0.642)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (5.588) بدلالة إحصائية (0.000)، وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05، وأن قيمة المتوسط أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد؛ بأهمية نسبية (62.9%).

3-3-4 السلوك المهني: يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البُعد (3.59) بانحراف معياري (0.737)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (5.520) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 ؛ وأن قيمة المتوسط أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد بأهمية نسبية (64.7%).

3-3-5 السرية والشفافية: يتضح من بيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البُعد (3.51) بانحراف معياري (0.691)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (5.153) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد بأهمية نسبية (62.8%).

3-3-6 الحد من الفساد المالي: يتضح من بيانات الواردة بالجدول رقم (3)، أن قيمة المتوسط الحسابي لهذا البُعد (3.92) بانحراف معياري (0.826)، فيما كانت إحصاءة الاختبار (7.718) بدلالة إحصائية (0.000) وبما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وأن قيمة المتوسط أكبر من 3 مما يشير إلى أن المشاركين في الدراسة اتفقوا على ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد بأهمية نسبية (73.0%).

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

دراسة قواعد السلوك المهني ودورها في الحد من الفساد المالي: يركز هذا الجزء على دراسة قواعد السلوك المهني خلال (النزاهة X1، الاستقلالية والموضوعية X2، الكفاءة X3، السلوك المهني X4، السرية والشفافية X5) وأثرها في الحد من الفساد المالي وذلك باختبار الفرضية الرئيسة للدراسة، والتي تنص على:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد السلوك المهني في الحد من الفساد المالي. وقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى مجموعة فرضيات فرعية وذلك وفقاً لأبعاد قواعد السلوك المهني:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ النزاهة في الحد من الفساد المالي
الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ الاستقلالية والموضوعية في الحد من الفساد المالي

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ الكفاءة في الحد من الفساد المالي
الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ السلوك المهني في الحد من الفساد المالي

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لـ السرية والشفافية في الحد من الفساد المالي

وقد تم استخدام أسلوب معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمعرفة معنوية (دلالة) العلاقة بين المتغيرات، ولمعرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل، وكذلك استخدم أسلوب الانحدار البسيط (Simple Regression)، واسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة التأثيرات المباشرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3- 4- 1 دراسة قواعد السلوك المهني وعلاقته بالحد من الفساد المالي باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation).

تحاول الدراسة في هذه الفقرة دراسة قواعد السلوك المهني (بأبعادها المختلفة) وعلاقتها بالحد من الفساد المالي؛ باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، (الجدول رقم (4) يوضح قيمة معامل ارتباط بيرسون، والدلالة الإحصائية المناظرة لكل معامل).

جدول رقم (4) يبين العلاقة بين الالتزام بقواعد السلوك المهني، والحد من الفساد المالي باستخدام معامل ارتباط بيرسون

ت	المتغير	رمز المتغير	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية	العلاقة
1	النزاهة	X1	48	0.736	0.000 *	وجود علاقة
2	الاستقلالية والموضوعية	X2	48	0.776	0.000 *	وجود علاقة
3	الكفاءة	X3	48	0.704	0.000 *	وجود علاقة
4	السلوك المهني	X4	48	0.457	0.001 *	وجود علاقة
5	السرية والشفافية	X5	48	0.646	0.000 *	وجود علاقة

* دال إحصائياً عند مستوى

المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق؛ وجود علاقة جوهرية بين جميع أبعاد قواعد السلوك المهني (X's) (النزاهة، الاستقلالية، والموضوعية، الكفاءة، السلوك المهني، السرية والشفافية)؛ و الحد من الفساد المالي حيث سجلت جميع قيم الدلالة الإحصائية أصغر من 5%.

3- 4- 2: دراسة قواعد السلوك المهني، وأثرها في الحد من الفساد المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple regression analysis).

تحاول الدراسة في هذه الفقرة دراسة قواعد السلوك المهني (النزاهة X1، الاستقلالية والموضوعية X2، الكفاءة X3، السلوك المهني X4، السرية والشفافية X5) وأثرها في الحد من الفساد المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Simple regression (analysis)، وبالتالي معرفة أثر قواعد السلوك المهني (كمتغير مستقل) في الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع)، وكذلك معرفة نسبة تفسير التباين في المتغير التابع من قبل المتغير المستقل.

1- النزاهة وأثرها على الحد من الفساد المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple regression analysis).

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) لمعرفة أثر النزاهة (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد تم توفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق؛ استخدم أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاء اختبار (F) (54.429) بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (5) يبين اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
0.736	0.542	0.565	54.429	* 0.000

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5)، إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون؛ سجلت (0.736)، وقيمة معامل التحديد سجلت (0.542)، وهذا يعني (54.2%) من التباينات في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (النزاهة).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)؛ على المتغير المستقل (النزاهة)، تم استخدام اختبار (T)، وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (6)، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار (7.378) وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها (0.000)، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك: أن المتغير المستقل (النزاهة) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي).

جدول (6) يبين نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع (β_0, β_1)

الدلالة الإحصائية P- Value	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
0.107	1.644		0.441	0.725 (Constant)
* 0.000	7.378	0.736	0.121	0.894 النزاهة

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+ 0.894) ويشير ذلك إلى أن تأثير النزاهة (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) ايجابي، أي كلما ارتفعت قيم "النزاهة" ارتفعت قيم "الحد من الفساد المالي". وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$y = 0.725 + 0.894 x_1$$

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الأولى: قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على: وجود أثر ذات دلالة إحصائية لـ النزاهة على الحد من الفساد المالي

2- الاستقلالية والموضوعية، وأثره على الحد من الفساد المالي، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple regression analysis).

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) لمعرفة أثر الاستقلالية والموضوعية (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع)، وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد تم توفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاء اختبار (F) (69.604) بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً). جدول (7) يبين اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الإحصائية
0.776	0.602	0.527	69.604	* 0.000

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (7)، إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون سجلت (0.776)، وقيمة معامل التحديد سجلت (0.602)، وهذا يعني (60.2%) من التباينات في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الاستقلالية والموضوعية). ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) على المتغير المستقل (الاستقلالية والموضوعية)، تم استخدام اختبار (T) وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (8)، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار (8.343) وقيمة الدلالة الاحصائية المناظرة لها (0.000)، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الاستقلالية والموضوعية) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي).

جدول (8) يبين نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع ($\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1$)

الدلالة الإحصائية P-Value	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعيارى Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
0.017	2.482		0.368	0.914
* 0.000	8.343	0.776	0.104	0.870

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+ 0.870) ويشير ذلك إلى أن تأثير الاستقلالية والموضوعية (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) إيجابي، أي كلما ارتفعت قيم "الاستقلالية والموضوعية" ارتفعت قيم "الحد من الفساد المالي"، وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$y = 0.914 + 0.870 x_2$$

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية: قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ الاستقلالية والموضوعية على الحد من الفساد المالي

3- الكفاءة وأثرها على الحد من الفساد المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple regression analysis).

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) لمعرفة أثر الكفاءة (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد تم توفيق هذا النموذج، ولاختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاء اختبار (F) (45.089) بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائي).

جدول (9) يبين اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
0.704	0.495	0.593	45.089	* 0.000

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9)، إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون سجلت (0.704)، وقيمة معامل التحديد سجلت (0.495)، وهذا يعني (49.5%) من التباينات في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (الكفاءة).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) على المتغير المستقل (الكفاءة)، تم استخدام اختبار (T)، وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (10)، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار (6.715) وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها (0.000)، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (الكفاءة) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي).

جدول (10) يبين نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع $(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1)$

الدلالة الاحصائية	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
P- Value				
0.133	1.529		0.482	0.737 (Constant)
* 0.000	6.715	0.704	0.135	0.905 الكفاءة

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+ 0.593) ويشير ذلك إلى أن تأثير الكفاءة (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) إيجابي، أي كلما ارتفعت قيم "الكفاءة" ارتفعت قيم "الحد من الفساد المالي"، وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$y = 0.737 + 0.905 x_3$$

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثالثة: قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ الكفاءة على الحد من الفساد المالي.

4 - السلوك المهني وأثره على الحد من الفساد المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple regression analysis).

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) لمعرفة أثر السلوك المهني (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد تم توفيق هذا النموذج، واختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استُخدم أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاء اختبار (F) (12.137) بمستوى دلالة إحصائية (0.001)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً). جدول (11) يبين اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
0.457	0.209	0.742	12.137	* 0.001

انحدار

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (11)، إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون سجلت (0.457)، وقيمة معامل التحديد سجلت (0.209)، وهذا يعني (20.9%) من التباينات في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (السلوك المهني). واختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) على المتغير المستقل (السلوك المهني)، تم استخدام اختبار (T)، وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (12)، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار (3.484) وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها (0.001)، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (السلوك المهني) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي). جدول (12) يبين نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع

الدلالة الاحصائية	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
* 0.000	3.876		0.538	(Constant)
* 0.001	3.484	0.457	0.147	السلوك المهني

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

$$(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1)$$

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+ 0.512) ويشير ذلك إلى أن تأثير السلوك المهني (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) إيجابي، أي كلما ارتفعت قيم "السلوك المهني" ارتفعت قيم "الحد من الفساد المالي". وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$y = 2.084 + 0.512 x_4$$

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الرابعة: قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لـ السلوك المهني على الحد من الفساد المالي

5- السرية والشفافية وأثره على الحد من الفساد المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple regression analysis).

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple linear regression) لمعرفة أثر السرية، والشفافية (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) وذلك بتوفيق نموذج انحدار المتغير التابع على المتغير المستقل، وقد تم توفيق هذا النموذج، واختبار معنوية (دلالة) النموذج الموفق استخدم أسلوب تحليل التباين ANOVA، من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي، سجلت قيمة إحصاء اختبار (F) (32.868) بمستوى دلالة إحصائية (0.000)، مما يشير إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (13) يبين اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الإحصائية
0.646	0.417	0.637	32.868	* 0.000

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (13)، إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون سجلت (0.646)، وقيمة معامل التحديد سجلت (0.417)، وهذا يعني (41.7%) من التباينات في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، يُفسرها التباين في المتغير المستقل (السرية والشفافية).

ولاختبار معنوية معامل انحدار النموذج الموفق لانحدار المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) على المتغير المستقل (السرية والشفافية)، تم استخدام اختبار (T) وتحصل على النتائج المدونة بالجدول رقم (14)، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار (5.733) وقيمة الدلالة الإحصائية المناظرة لها (0.000)، مما يشير إلى معنوية معامل الانحدار، ويعني ذلك أن المتغير المستقل (السرية والشفافية) له تأثير معنوي على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي).

جدول (14) يبين نتائج تقدير معاملات انحدار المتغير المستقل على المتغير التابع

$$(\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1)$$

الدلالة الإحصائية	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعيارى Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
P- Value				
* 0.016	2.509		0.482	1.209
(Constant)				
* 0.000	5.733	0.646	0.135	0.772
السرية والشفافية				

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول السابق أن إشارة معامل الانحدار في النموذج الموفق موجبة ((+ 0.772) ويشير ذلك إلى أن تأثير السرية والشفافية (كمتغير مستقل) على الحد من الفساد المالي (كمتغير تابع) إيجابي، أي كلما ارتفعت قيم "السرية والشفافية" ارتفعت قيم "الحد من الفساد المالي". وبذلك يكون النموذج الموفق على الصورة:

$$y = 1.209 + 0.772 x_5$$

نتائج تحليل الفرضية الفرعية الخامسة: قبول الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة احصائية لـ السرية والشفافية على الحد من الفساد المالي 3 - 4 - 3 قواعد السلوك المهني وأثرها في الحد من الفساد المالي؛ باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

من خلال هذا الجزء تحاول الدراسة تحديد المتغيرات المستقلة التي لها علاقة (تأثير) مباشرة بالمتغير التابع (الحد من الفساد المالي) وبالتالي تحديد المتغيرات المستقلة التي لها تأثير مباشر على المتغير التابع. ولتحديد هذه المتغيرات وتقييم أثر كل منها، تم توفيق نموذج انحدار متعدد للحد من الفساد المالي (Y) على المتغيرات المستقلة المرادة وهي كما يلي:

جدول رقم (15) يبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة

رمز المتغير	المتغير	
X1	النزاهة	المتغيرات المستقلة Independent Variables
X2	الاستقلالية والموضوعية	
X3	الكفاءة	
X4	السلوك المهني	
X5	السرية والشفافية	
Y	الحد من الفساد المالي	المتغير التابع Dependent Variables

وقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للوصول إلى الهدف المنشود من هذا الأسلوب، ويستخدم هذا الأسلوب لتحديد المتغيرات المستقلة المؤثرة تأثيراً مباشراً في المتغير التابع (مع عزل تأثير المتغيرات الأخرى) وكذلك تحديد أكثرها تأثيراً. توفيق نموذج الانحدار المتعدد: بناء على ما تقدم، تم توفيق نموذج انحدار لـ الحد من الفساد المالي (Y) على المتغيرات المستقلة التي تم تجميعها، حيث تم اختبار معنوية نموذج انحدار متعدد الحد من الفساد المالي (Y) على المتغيرات المستقلة، أي اختبار الفرضية الإحصائية المناظرة لذلك، وهي:

$$H_0: \beta_1 = \dots = \beta_5 = 0$$

$$H_1: \text{at least one of them different}$$

ولاختبار الفرضية الإحصائية السابقة، تم استخدام اختبار (F) (ANOVA) وتحصلنا على النتائج المدونة بالجدول رقم (16)، حيث سجلت قيمة إحصاء الاختبار (39.428) بدلالة احصائية (0.000)، مما يدل على عدم قبول الفرضية الصفرية (فرض العدم)، ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة مجتمعة، أو أن واحداً منها على الأقل من معالم النموذج لها تأثير معنوي على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) ويشير ذلك إلى أن النموذج الموفق معنوي (دال إحصائياً).

جدول (16): يبين اختبار تحليل التباين (ANOVA) وبعض الإحصاءات المتعلقة بنموذج انحدار

معامل ارتباط بيرسون R	R Square معامل التحديد	Std. Error of the Estimate الخطأ المعياري للتقدير	F-Test أحصاء الاختبار	P-value الدلالة الاحصائية
0.908	0.824	0.366	39.428	* 0.000

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (16)، إلى قيمة معامل ارتباط بيرسون سجلت قيمة (0.908) وكذلك قيمة معامل التحديد سجلت (0.824)، وهذا يعني أن (82.4%) من التباينات في المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، يُفسرها التباين في المتغيرات المستقلة (النزاهة، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة) المتجمعة في نموذج الانحدار الموفق. وبما أنه تم قبول الفرض القائل بمعنوية تأثير واحد على الأقل من معالم النموذج، معنى ذلك؛ أنه من الممكن وجود بعض المعالم التي ليس لها تأثير معنوي داخلية ضمن النموذج، ولهذا السبب تم اختبار معنوية كل معلمة من معالم النموذج على حدة، أي اختبار كل فرضية من الفرضيات التالية:

$$\left. \begin{array}{l} H_0: \beta_j = 0 \\ H_1: \beta_j \neq 0 \end{array} \right\} j = 1, 2, \dots, 5$$

وقد تم استخدام اختبار (T) لاختبار كل فرضية على حدة، أي معرفة معنوية تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية، فتحصلا على النتائج المدونة بالجدول التالي: جدول (17): يبين نتائج تقدير معاملات انحدار المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

الدلالة الاحصائية	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
P- Value				
* 0.018	2.462		0.372	0.916 (Constant)
* 0.008	2.781	0.255	0.111	0.309 النزاهة
* 0.001	3.430	0.315	0.103	0.353 الاستقلالية والموضوعية
* 0.001	3.494	0.352	0.130	0.453 الكفاءة
* 0.791	0.267	0.024	0.101	0.027 السلوك المهني
* 0.004	3.012	0.242	0.096	0.289 السرية والشفافية

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

يتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول رقم (17)، بعض المتغيرات المستقلة التي تم تجميعها ذات تأثير معنوي ضمن النموذج الموفق، وهذه المتغيرات هي (النزاهة، الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السرية والشفافية)، حيث سجلت القيمة الاحتمالية لهذه المتغيرات أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهي (0.008، 0.001، 0.001، 0.004) على التوالي.

تحديد أفضل نموذج انحدار متعدد: كما تم استخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise Regression) لتحديد أفضل نموذج انحدار متعدد، وهي أهم الطرق في إجراء تحليل الانحدار المتعدد، وتعطي هذه الطريقة سلسلة من تحليل الانحدار، حيث يتم فيها إضافة، أو

استبعاد المتغيرات المستقلة بطريقة منتظمة من المعادلة واحداً بعد الآخر ويجري في كل خطوة بناء معادلة انحدار جديدة؛ حتى نصل إلى معيار إحصائي محدد، وهو أن تكون جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ذات تأثير مباشر معنوية.

وعند إجراء تحليل الانحدار التدريجي لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في الإسهام في النموذج الرياضي، الذي يمثل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي)، تحصلنا على النتائج المبينة بالجدول رقم (18) والذي يوضح ترتيب دخول المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression)، وكذلك قيمة التغير في بعض الإحصاءات المهمة، فنجد قيمة التغير في معامل التحديد الذي يدل على مقدار ما يساهم به المتغير المستقل المضاف أخيراً في هذا النموذج من تفسير لتباين المتغير التابع.

ويتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (19)، أن الاستقلالية والموضوعية دخل أولاً بالنموذج الموفق بنسبة تباين تفسر ما مقداره (60.2%) من الحد من الفساد المالي (المتغير التابع)، ثم دخل ثانياً، الكفاءة بنسبة تباين تفسر ما مقداره (10.9%) لتصبح نسبة تفسير التباين التراكمية (71.1%)، ثم دخل ثالثاً، السرية والشفافية بنسبة تباين تفسر ما مقداره (7.8%) لتصبح نسبة تفسير التباين التراكمية (78.9%)، ثم دخل ثرابعاً، النزاهة بنسبة تباين تفسر ما مقداره (3.5%) لتصبح نسبة تفسير التباين التراكمية (82.4%)، وبذلك تكون نسبة التباين المفسر للنموذج الموفق هي (82.4%)

جدول (19): يبين نتائج تحليل الانحدار التدريجي Stepwise Regression

النماذج Model	المتغيرات Variables	R Square Change	R Square %
النموذج الأول	الاستقلالية والموضوعية	0.602	60.2
النموذج الثاني	الاستقلالية والموضوعية		
	الكفاءة	0.109	71.1
النموذج الثالث	الاستقلالية والموضوعية		
	الكفاءة		
	السرية والشفافية	0.078	78.9
النموذج الرابع	الاستقلالية والموضوعية		
	الكفاءة		
	السرية والشفافية		
	النزاهة	0.035	82.4

وبذلك تم توفير نموذج انحدار المتغير التابع (الحد من الفساد المالي) على المتغيرات المستقلة (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السرية والشفافية، النزاهة) ومعرفة أكثرها تأثيراً على المتغير التابع، وكذلك نسبة إسهام هذه المتغيرات في تفسير تباين المتغير التابع.

وللتأكد من معنوية معالم نموذج الانحدار الموفق $\hat{\beta}_j$ بعد استبعاد بعض المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة الانحدار التدريجي (Stepwise Regression)، تم استخدام أسلوب اختبار (T) لهذا الغرض، فإظهرت النتائج المدونة بالجدول رقم (20) معنوية جميع معالم نموذج الانحدار الموفق، حيث سجلت قيمة مستوى الدلالة (P-Value) المناظرة لكل معلمة أصغر من (5%):

$$P(t \geq |t_{C_j}|) < 0.05, \quad \forall j=1,2,3,4$$

وبيعني ذلك، وجود أثر جوهري ذي دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) لجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج على المتغير التابع (الحد من الفساد المالي).
الجدول (20) يبين نتائج تقدير معاملات الانحدار بعد استبعاد المتغيرات غير المعنوية

الدلالة الإحصائية P- Value	قيمة إحصاء الاختبار T	معاملات الانحدار المعياري Beta	الخطأ المعياري Std. Error	معاملات الانحدار B
* 0.012	2.627-		0.357	0.939 (Constant)
* 0.001	3.459	0.314	0.102	0.352 الاستقلالية والموضوعية
* 0.000	4.318	0.335	0.100	0.431 الكفاءة
* 0.004	3.037	0.239	0.094	0.285 السرية والشفافية
* 0.006	2.914	0.259	0.108	0.315 النزاهة

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

ويتضح من النتائج الإحصائية المدونة بالجدول رقم (20)، أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج الموفق ذات تأثير معنوي، وهذه المتغيرات هي (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السرية والشفافية، النزاهة)، حيث سجلت الدلالة الإحصائية لهذه المتغيرات أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهي (0.001، 0.000، 0.004، 0.006) على التوالي، وبذلك يكون النموذج على الصورة:

$$y = 0.939 + 0.352 x_2 + 0.431 x_3 + 0.285 x_5 + 0.315 x_1$$

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية: قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على: وجود أثر جوهري ذي دلالة إحصائية لـ (قواعد السلوك المهني من خلال (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السرية والشفافية، النزاهة) على الحد من الفساد المالي.

3 - 5 النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- ✓ قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على وجود أثر جوهري ذي دلالة إحصائية للالتزام بقواعد السلوك المهني في الحد من الفساد المالي.
- ✓ أن الالتزام بقواعد السلوك المهني له دور إيجابي ومباشر في الحد من الفساد المالي من خلال (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، السرية والشفافية، النزاهة)، حيث سجلت قيمة معامل التحديد لكل منها (60.2%)، (10.9%)، (7.8%)، (3.5%) على

التوالي، وتبين أن الالتزام بقواعد السلوك المهني له أثر إيجابي في الحد من الفساد المالي بنسبة (82.4%)، وأن ما نسبته (17.6%) من التغيرات التي تطرأ على الحد من الفساد المالي نتيجة متغيرات أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة، ويمكن التركيز عليها ودراساتها في بحوث أخرى لاحقة. والجدير بالذكر أن هناك متغيرات أخرى تتعلق بالاستقرار الأمني والسياسي يصعب قياسها كمياً، تتمثل انقسامات مؤسساتية على مستوى الدولة وما إلى ذلك من ظهور هيئات جديدة أدت بدورها إلى زيادة حجم الانفاق العام مما جعل الرقابة عليها صعب الاحكام والالتزام وبالتالي فمن الطبيعي أن يصبح الالتزام بقواعد السلوك أقل فاعلية في الحد من الفساد المالي.

✓ تؤكد هذه الدراسة أن مستوى التزام ديوان المحاسبة بمتطلبات قواعد السلوك المهني المتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية، الكفاءة، والسرية والشفافية، النزاهة) كان بمتوسط عام 63.2% أي أنها التزام جزئي، كما أن تبني ديوان المحاسبة للبيبي لمعايير الانتوساي لا يعني بالضرورة الالتزام الكامل بهذا المعيار المهم، ونصل إلى أنه وكقاعدة عامة، كلما زاد الالتزام أكثر بقواعد السلوك المهني كلما حد ذلك من الفساد المالي.

ثانياً التوصيات: بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

✓ تعزيز ديوان المحاسبة لرفع مستوى الالتزام بمتطلبات قواعد السلوك المهني وفق متطلبات معيار (130) الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي).

✓ دعم ديوان المحاسبة الليبي من قبل الجهات التشريعية ليتمكن من إلزام المؤسسات الخاضعة لرقابته بتطبيق قواعد السلوك المهني.

✓ إجراء المزيد من البحوث والدراسات لتحديد، ومعرفة المتغيرات الأخرى التي من شأنها أن تحدث أثراً إيجابياً في الحد من ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الليبية.

قائمة المصادر، والمراجع

- 1 - أبوجناح، عمر محمد (2020) دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي، (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- 2- زكري، محمد أبو القاسم، (2013) مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، الندوة الأولى حول ديوان المحاسبة الواقع والافاق، تنظيم كلية الاقتصاد والتجارة زلين، ليبيا.
- 3- كرام، محمد خضر، ومسغوني، منى (2020) دور اخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد المالي والإداري في الدول العربية (دراسة تحليلية لمؤشر مدركات الفساد من 2014 حتى 2027)، جامعة الوادي الجزائر.
- 4- الفطيسي، عبدالغني أحمد، (2014) الفساد المالي وأوجه القصور في الرقابة على المال العام في ليبيا، قسم المحاسبة الاكاديمية الليبية طرابلس، مجلة الجامعة، العدد السادس عشر المجلد الأول فبراير، ليبيا.
- 5- الهماي، أشرف محمود، (2021) فاعلية ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد، الاكاديمية الليبية، رسالة ماجستير، غير منشورة، طرابلس، ليبيا.
- 6- عبد اللطيف، عادل، (2004) الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة (27)، العدد (309)، تشرين الثاني، لبنان.

- 7 - الراشدي، وليد نجم، و النعمي، محمد عبدالله، (2009) صور من الفساد المالي والإداري، مجلة النزاهة والشفافية، السنة الأولى، العدد الأول، العراق.
- 8- عبود، سالم محمد، (2008)، أثر جودة المراجعة الخرجية في الحد من انتشار الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جديد الاقتصاد، المجلد 13 العدد1، ص ص 27-48.
- 9- حسن، سهير حسن، (2015) المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري والمالي، مجلة ديالي، العدد 65، العراق، ص ص 194 - 215.
- 10 - البكوع، فيحاء عبدالخالق، و أحمد، منهل مجيد (2012) تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية - دراسة نظرية تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 92.
- 11- خلاط، صالح ميلود، و موسى، فتحي رمضان(2018) العوامل المفسرة لضعف دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الليبية (من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة).
- 12- توهامي، إبراهيم، و ناجي ليتيم، (2012)، قراءة تحليلية في مضامين وأبعاد ودلالات الفساد الإداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة الجزائر.
- 13 - رشيد، إنصاف محمود، و الحمان، رافعة إبراهيم، و الأعرجي، عدنان سالم (2012) فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق - دراسة تطبيقية على جامعة الموصل، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 8، 2012.
- 14- نقماري، سفيان (2012) الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة الجزائر.
- 15- بعيسي، سامية، و برني، ميلود (2012) دور ثقافة التطوير الذاتي للموظفين في تطويق الفساد- مدخل التحلي بأخلاقيات العمل، الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر - بسكرة الجزائر.
- 16 - البكوري (2019) مبادئ الشفافية والمساءلة الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة الرقابة العليا "الانتوساي" وأثرها في تعزيز فاعلية ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد، المؤتمر اعلمي الأول، الجامعة الأسمرية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن.
- 17- العساف، صالح (1995): المدخل الى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص430.
- 18- القحطاني، سالم وآخرون (2002): منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على ال-SPSS، الرياض، (ص210 - ص212).
- 19- موقع منظمة الشفافية الدولية.
- 20 - موقع ديوان المحاسبة الليبي.